

بيان المجلس الوطني الكردي بمناسبة الذكرى السبعين لليوم العالمي لحقوق الإنسان

eslahkurd.org



في العاشر من شهر كانون الأول من كل عام يحتفل شعوب العالم ومعهم أبناء الشعب الكردي باليوم العالمي لحقوق الإنسان , هذا اليوم الذي أقرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان عنه في عام 1948 بعد معاناة بشرية طويلة من الجرائم التي ارتكبت بحق الإنسان وخاصة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية هذا الإعلان الذي تضمن المبادئ والحقوق الأساسية لمواطني جميع الدول بصرف النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو الجنس أو اللون.

وعلى الرغم من أهمية الاعلان والنضال الدؤوب من أجل ترجمة بنوده لحماية الإنسان وصون كرامته , لا تزال البشرية تعاني وطأة الظلم والانتهاكات السافرة والجرائم المتنوعة في العديد من الأماكن, وتأخذ المرأة نصيبها الاوفر منها, وكذلك الطفل الذي بات عرضة لمختلف أنواع التعذيب والحرمان من التعليم والتجنيد في الحروب والمعارك قسريا, وبات اضطهاد الشعوب على اساس قومي سمة في الكثير من الدول.

وبعد الشعب الكردي النموذج لهذا الاضطهاد من حيث إنكار وجوده ومحو خصائصه القومية, إلى تعرضه لحروب إبادة جماعية وصلت إلى حد استخدام الأسلحة الكيماوية بحقه, فتركيا لا زالت تنتكر لأبسط الحقوق القومية له , واعواد المشانق مشاهد يومية مرعبة في كردستان ايران.

أما في سوريا فقد تصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان فيها منذ استيلاء البعث على السلطة مطلع الستينات من القرن الماضي واصبح البلاد مرتعا لها, وتعرض أبناء الشعب الكردي الى اضطهاد مضاعف ولسياسات ومشاريع عنصرية ممنهجة استهدفت وجوده بدءا من تغيير اسماء المعالم الكردية مروراً بالاحصاء الجائر ومشروع الحزام العربي المقيت, إلى المجزرة الدموية في قامشلو التي افتعلها النظام عام 2004 بهدف كسر إرادة النضال لديه.

وبعد انطلاقة ثورة الشعب السوري ضد الاستبداد والدكتاتورية تعرض الشعب السوري بمختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية ومكوناته القومية إلى جرائم كبيرة وعانى ولا يزال من مآسي وكوارث لم يشهد التاريخ مثيلا لها وكان الإنسان وخاصة النساء والأطفال الضحايا الأكثر عرضة لتلك المآسي, ولم يكن

الشعب الكردي بمنأى عن هذه المعاناة والجرائم فتعرضت كوباني إلى غزو القطاعان الإرهابية بقيادة داعش التي دمرت المدينة دمارا شبه كامل، وأدت إلى نزوح جماعي لاهاليها، واليوم لا تزال عفرين واهلها تتعرض إلى جرائم إنسانية كبيرة على ايدي عصابات المجموعات المسلحة التي رافقت القوات التركية أثناء اجتياحها عفرين , وتقوم هذه المجموعات بمسمايتها المختلفة بانتهاكات خطيرة تتنافى مع كل القيم الإنسانية من قتل وتهجير وفرض إتاوات وحرق لحقول الزيتون وسطو مسلح على الممتلكات وتوطين من رحلوا من الغوطة وغيرها في بلدات عفرين بهدف تغيير ديمغرافي ممنهج.

أن المجلس الوطني الكردي في الوقت الذي يندد بشدة هذه الانتهاكات والجرائم يحمل تركيا المسؤولية عن ردعهم وإخراجهم من المنطقة ويدعو المجتمع الدولي والدول ذات الشأن ومنظمات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تأمين عودة نازحي عفرين وتوفير مستلزمات عيشهم وتسليم إدارتها إلى اهلهما وحمايتهم دولياً.

وفي المناطق الكردية التي يمارس فيها PYD تقوم سلطاته الإدارية والأمنية بانتهاكات قواعد حقوق الإنسان بحق المواطنين الكرد بدءاً من التجنيد القسري إلى فرض إتاوات وضرائب باهظة أثقلت كاهل الناس، وكذلك الاستيلاء عنوة على الاملاك الخاصة، والانكى من ذلك فرضها المنهاج التعليمي لإدارتها، هذا المنهاج الذي لا يعترف به المنظمات الدولية المعنية، الأمر الذي دفع بأهالي الطلبة إلى النزوح إلى المدن الداخلية وتقوم الامهات بحمل أولادها من حي إلى آخر في مشاهد قاسية، أن هذا الأمر لا يخدم بأي حال تعلم لغة الأم التي هي حق طبيعي من حقوق الإنسان، وكانت دوما في مقدمة ما طالبتها الحركة الكردية.

واقدمت هذه السلطة أيضا على اعتقال العشرات من كوادر المجلس الوطني الكردي وقادته ونشطاء الحراك الجماهيري واصحاب الرأي , ولاتزال تحتجز العديد منهم إلى جانب إغلاقها لمكاتب أحزاب المجلس والتضييق على الحريات العامة والسياسية ومنع الحراك الجماهيري السلمي , هذه الممارسات وغيرها كانت من الأسباب التي أدت الى هجرة عشرات الالاف من أبناء الشعب الكردي.

أن المجلس الوطني الكردي وهو يدين هذه الممارسات يدعو في هذا اليوم كل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بالضغط على PYD لوقف الانتهاكات والعودة إلى جادة الصواب في طمأنة أبناء الشعب الكردي وتوفير مناخات إيجابية للتفاهم والحوار المثمر .

وفي الذكرى السبعين لليوم العالمي لحقوق الإنسان , يدعو المجلس الوطني الكردي الامم المتحدة والجهات ذات الشأن إلى الارتقاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق المتعلقة به من الالتزام الاخلاقي والإنساني إلى قوانين دولية ملزمة وتطبيقها بآليات تعتمد خصيصا لذلك , كما يطالب أيضا بالضغط لتفعيل العملية السياسية والاسراع في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وينهي معاناة السوريين والجرائم التي ترتكب بحقهم ويساعد على بناء سوريا دولة اتحادية بنظام ديمقراطي تعددي يضمن دستورها الحقوق القومية للشعب الكردي ولكافة المكونات الأخرى وكذلك يضمن الأمن والاستقرار والازدهار .

الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا

9/12/2018